الأمم المتحدة

CEDAW/C/NZL/Q/7/Add.1

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
8 February 2012
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الثانية والخمسون
٩-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

ردود على قائمة القضايا والأسئلة المطروحة فيما يتعلق بالنظر في التقرير الدوري السابع

نيوزيلندا*

* هذه الوثيقة صادرة دون تحرير رسمي.

070312 050312 12-22748 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

رد نيوزيلندا على أسئلة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

فيما يلي رد نيوزيلندا على الأسئلة التي طرحتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في تقريرها CEDAW/C/NZL/Q/7. وتشير أرقام الأسئلة الواردة أدناه إلى الفقرات المتضمنة في ذلك التقرير.

يبين كل من تقرير نيوزيلندا لعام ٢٠١٠ عن اتفاقية اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والردود الواردة أدناه المجموعة الواسعة من الأعمال التي يجري الاضطلاع بها لمواصلة الحد من التمييز ضد المرأة في نيوزيلندا. وفي بعض المجالات، طرأ تغير إيجابي تجلى مؤخراً في تضييق الفجوة في الأجور بين الجنسين والتحسن الكبير في عدد فتيات الماوري اللاتي يغادرن المدرسة بعد نيلهن الشهادة الوطنية للمرحلة الثانية أو لمراحل أعلى من التحصيل العلمي.

لمحة عامة

سؤال الفقرة ٢

ألف – يُرجى توضيح ما إذا كانت البيانات الإحصائية المصنفة حسب نوع الجنس والعرق فيما يتصل بالمجالات والأحكام الرئيسية للاتفاقية سترد في التقرير المعنون ”مؤشرات التغيير: تتبع تقدم المرأة النيوزيلندية“. وإذا لم يكن الأمر كذلك، يُرجى تحديد كيف سيتم التغلب على هذا القصور في تقديم بيانات كافية.

باء – يُرجى أيضا تقديم معلومات إحصائية ومعلومات أُخرى بشأن النتائج الملموسة التي تحققت في القضاء على التمييز ضد المرأة.

الإجابة

ألف – ستواصل وزارة شؤون المرأة إصدار التقرير المعنون مؤشرات للتغيير: تتبع تقدم المرأة النيوزيلندية، الذي يتضمن بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والعرق.

باء – من الأمور المشجعة أن الفجوة القائمة بين أجور الجنسين بدأت تتضاءل منذ تقرير نيوزيلندا لعام ٢٠١٠ المتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وذلك من المعدل ١٢ في المائة تقريباً للعقد السابق إلى المعدل ٩,٦ في المائة. (انظر الإجابة المتعلقة بالفقرة ١١).

وطرأ تحسن كبير على عدد فتيات الماوري اللاتي يغادرن المدرسة بعد حصولهن على الشهادة الوطنية للمرحلة الثانية أو مراحل أعلى من التحصيل العلمي. (انظر الإجابة المتعلقة بالفقرة ١٨).

وقد أحرز بعض التقدم في العمل نحو زيادة مشاركة المرأة في الأدوار القيادية داخل المؤسسات. (انظر الإجابة المتعلقة بالفقرة ١٢).

الإطار التشريعي والمؤسسي

سؤال الفقرة ٣

وفقا للفقرة ٢٠٥ من الوثيقة الأساسية (HRI/CORE/NZL/2010)، لكي يستطيع الفرد إقامة دعوى بشأن حقوق تحميها الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، يلزم أن تكون تلك الحقوق مدرجة في القانون التشريعي المحلي.

ألف – يرجى توضيح ما إذا كان قد تم سن قانون تشريعي محدد، أو تشريعات أخرى ذات صلة، لتنفيذ الاتفاقية بشكل كامل على الصعيد المحلي.

باء – يرجى في هذا السياق تقديم معلومات عن الدعاوى التي تم فيها الاحتجاج بأحكام الاتفاقية أو الإشارة إليها في المحاكم الوطنية، وكذلك عن نتائج هذه الدعاوى.

جيم – يُرجى تقديم معلومات مفصلة عن الإجراءات المتخذة لكفالة معرفة النساء بأن البروتوكول الاختياري للاتفاقية هو وسيلة للانتصاف وأنَّ بإمكانهن المطالبة بحقوقهن في إطار هذا الإجراء.

الإجابة

ألف – أصبحت الاتفاقية نافذة بصفة أساسية من خلال شرعة حقوق نيوزيلندا لعام ١٩٩٠ وقانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣. وينص هذان القانونان على حقوق عامة وقابلة للإنفاذ لمنع التمييز في القطاعين العام والخاص على حد سواء. وتؤكد المادة ١٩ (١) من شرعة الحقوق أن لكل فرد الحق في عدم التعرض للتمييز بناءً على أسس التمييز الواردة في قانون حقوق الإنسان.

وقانون حقوق الإنسان يحمي الأفراد من التمييز على أسس من ضمنها الجنس (المادة ٢١ (أ))، وهو ما يشمل الحمل والرضاعة الطبيعية، والوضع الأسري (المادة ٢١ (ل))، وهو ما يشمل المسؤولية عن الأطفال. كما ينص هذان القانونان على أحكام تأذن باتخاذ ما يلزم من إجراءات خاصة لتحقيق المساواة. ويرد أيضاً المزيد من

الضمانات التي تحمي من التمييز في تشريعات من ضمنها تلك الناظمة للعمل ولاستئجار المساكن. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن شرعة الحقوق وقانون حقوق الإنسان في الفقرات من ١٧٦ إلى ١٨٠ من وثيقة نيوزيلندا الأساسية الموحدة.

وبالإضافة إلى وضع تشريعات مناهضة للتمييز، والقيام، بصفة أعم، بتوفير الحقوق المدنية وغيرها من الحقوق القانونية على قدم المساواة، فإن نيوزيلندا تُفعِّل جوانب محددة من الاتفاقية عبر مجموعة من التشريعات المتخصصة، وذلك مثلاً باتباع سبل منها منح إجازة والدية وحماية العمل والسلامة من العنف.

ونيوزيلندا هي بلد ذو قضاء مزدوج لا تصبح فيه الاتفاقات الدولية جزء من قانونه بصورة تلقائية بمجرد عملية التصديق أو الانضمام أو القبول. وممارسة نيوزيلندا المستقرة هي عدم التصديق على الاتفاقيات الدولية إلا عندما تنفذ أحكام هذه الاتفاقيات بالفعل بموجب قانون نيوزيلندا وممارساتها. ولهذا، تقوم الحكومة، قبل أن تصبح طرفاً في أي صك دولي من صكوك حقوق الإنسان، باستعراض قوانين نيوزيلندا المحلية لتعرف مدى ضرورة إدخال أي تشريع إضافي أو تعديلات أخرى على التشريعات القائمة حالياً لضمان التنفيذ التام والفعال للاتفاق في نيوزيلندا، أو ما إذا كانت التحفظات ضرورية.

وبناء على ذلك، فإنه عندما صدقت نيوزيلندا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، تواءمت قوانين نيوزيلندا وممارساتها مع أحكام الاتفاقية ما عدا الجوانب التي أبدت فيها تحفظات. والجدول أدناه يقدم معلومات مفصلة عن التحفظات التي أبديت أثناء التصديق على الاتفاقية وتاريخها والآلية التي سحبت بموجبها:

التحفظات	تاريخ الانسحاب	من جانب
استخدام المرأة للعمل تحت سطح الأرض أو في المناجم (كانت نيوزيلندا آنذاك لا تزال ملتزمة باتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٤٥)	١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩	انسحبت نيوزيلندا من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٤٥ في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٧
إجازة الأمومة المدفوعة الأجر (المادة ١١،٢ (ب))	٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣	قانون تعديل الإجازة الوالدية وحماية العمل (الإجازة الوالدية المدفوعة) لعام ٢٠٠٢.
المرأة في القوات المسلحة وقوات إنفاذ القانون	٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧	قانون تعديل حقوق الإنسان (المرأة في القوات المسلحة) لعام ٢٠٠٧

باء – طبقت الاتفاقية أساسا، ضمن نظام نيوزيلندا القانوني المزدوج، من خلال التشريعات المحددة أعلاه، لتقل بذلك ضرورة رجوع القضاء مباشرة إلى أحكام الاتفاقية. ومع ذلك، فإن محاكم نيوزيلندا تحتكم إلى الاتفاقية وصكوك دولية أخرى لحقوق الإنسان، ويحدث ذلك في معظم الأحيان في قضايا تتعلق بمسائل صعبة أو جديدة. وتتضمن القائمة الواردة أدناه أمثلة عن قضايا رُفعت في السنوات الأخيرة واحتُكم فيها إلى الاتفاقية:

- في قضية يه ضد وزارة الهجرة 104 NZLR 1 [2010] (المحكمة العليا)، احتُكم إلى المادة ٥ أثناء المرافعة بشأن مدى التزام سلطات الهجرة بالنظر في سياق الطعن في قرارات الهجرة في مصالح الأطفال المتضررين. وأقرت المحكمة واجب اتخاذ خطوات محددة للتعامل مع هذه المصالح على أنها اعتبارات رئيسية

- في قضية بولوك ضد وزارة السجون 379 NZELR 5 (2008) (محكمة استعراض حقوق الإنسان)، احتكم إلى الاتفاقية في ادعاء ناجح جزئيا خاص بالتمييز على أساس الجنس في العمل. وجاء ذلك الادعاء إثر حادثة طُلب فيها إلى المدعية التخلي عن الصف الأمامي أثناء احتفال تقليدي ماوري مألوف، وفقا لما تتطلبه المراسم المتبعة. ووجدت المحكمة أن هذا الطلب ينتهك الحق في عدم التمييز بموجب قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣

- في استئناف للاَّجئين رقم 13 [2007] NZRSAA 75829 (هيئة الاستئناف المعنية بمركز اللاجئين) احتُكم إلى الاتفاقية للمساعدة في تفسير ادعاء باضطهاد على أسس جنسانية في تحديد مركز اللاجئين، وقد احتُكم في هذه القضية المحددة، إلى المادة ١٦ لتأييد استنتاج بحدوث اضطهاد على أساس تهديد بالتعقيم القسري. وأشارت الهيئة أيضا إلى ملاحظات اللجنة: للاطلاع على مثال أخير عن الرجوع إلى التوصية العامة ٢١، انظر استئناف اللاجئ رقم 116 NZRSAA 76530 [2010]، لتأييد استنتاج بشأن وجود اضطهاد ناشئ عن احتمال تعرض المدعية لتعدد الزوجات

- في قضية لويس ضد شركة مصائد أسماك تاليس المحدودة 19 NZHRRT [2005] (محكمة استعراض حقوق الإنسان)؛ وهي قضية رفضت بعض جوانبها بناء على استنتاجات تستند إلى وقائع قضية شركة مصائد أسماك تاليس المحدودة ضد لويس 413 HRNZ 8 (2007) (HC)، احتُكم إلى الاتفاقية ضمن الإطار الواسع لادعاء يتعلق بتمييز منهجي في مكان العمل ناشئ عن اختلاف المعاملة لمهن أُدعي بأنها متكافئة إلى حد بعيد. وبناء على ما أُجري من فحوص آنذاك، تم تأييد الادعاء جزئيا بناء على وقائعه.

- في قضية لويس ضد غرين 55 ERNZ 2 [2004] (محكمة العمل)، احتُكم إلى الالتزامات المقررة بموجب المادة ١١ من الاتفاقية باعتبارها تشكل الأساس لقانون إجازة الأبوين وحماية العمل لعام ١٩٨٧، الذي احتج به في ادعاء بالطرد غير القانوني أثناء الحمل. واعتبرت المحكمة الطرد غير قانوني و لم تتبع فيه إجراءات منصفة

- وفي قضية مدير دعاوى حقوق الإنسان أمام المحكمة ضد كروب (المحكمة العليا، أوكلاند SW03-AP7 ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٤)، نُوقشت مسألة التسليم بأن عدم التمييز ضروري لصون كرامة الإنسان بموجب الاتفاقية، ذلك لأنه جزءاً من نظر المحكمة في حجم التعويض الذي سيُمنح في حالات التحرش الجنسي بموجب قانون حقوق الإنسان. ورفضت المحكمة زيادة منحة التعويض التي تبلغ ٠٠٠,٠٠ ٣ دولار نيوزيلندي والتي أقرتها محكمة استعراض حقوق الإنسان في هذه القضية المحددة، ولكنها دعت أيضاً محكمة الاستعراض إلى مواصلة وضع مبادئ قابلة للتطبيق في أية قضية مستقبلية ملائمة.

جيم - عندما صدقت نيوزيلندا على البروتوكول الاختياري للاتفاقية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قام بتعميم ذلك على نطاق واسع كل من: رئيس مجلس الوزراء ووزراء شؤون المرأة والشؤون الخارجية والتجارة؛ وذلك بالإشارة إليه في النشرات الإعلامية والخطابات الوزارية والمواقع الإلكترونية للوكالات الحكومية المعنية. وإضافةً إلى ذلك، تنشر نيوزيلندا كل المعاهدات التي هي طرف فيها في مجموعة معاهدات نيوزيلندا. وتعرض مجموعة معاهدات نيوزيلندا على مجلس النواب كورقة برلمانية.

وتعرِّف أيضاً المنظمات غير الحكومية عامة الناس بتصديق نيوزيلندا من خلال إشارات ترد في النشرات الإخبارية والمواد الإعلامية الأخرى. ويحدث على الأرجح التعريف المتواصل من خلال إدراج معلومات عن البروتوكول الاختياري في تقارير نيوزيلندا المقدمة إلى اللجنة. وتخضع هذه التقارير للمشاورة العامة وإبداء الرأي وتصدر في الشكل الورقي والإلكتروني وتوزع على نطاق واسع.

وأطلقت وزارة العدل موقعاً إلكترونياً شاملاً عن حقوق الإنسان، بما في ذلك الحماية الدولية لحقوق الإنسان، وذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. كما يقدم هذا الموقع الإلكتروني معلومات عن إجراءات الشكاوى الفردية المنصوص عليها بموجب الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري.

الجهاز الوطني للنهوض بالمرأة

سؤال الفقرة ٤

يُرجى تقديم معلومات محددة عن الاجراءات المتخذة لوضع استراتيجية فعالة تهدف إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الخطط والمؤسسات الوطنية، على نحو ما طالبت به اللجنة في تعليقاتها الختامية السابقة (CEDAW/C/NZL/CO/6، الفقرة ١٥).

الإجابة

يُعتبر تطور المرأة والنهوض بها جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية يؤخذ بها على مستوى جميع الدوائر الحكومية لتحسين النتائج الاجتماعية والاقتصادية التي تعود على جميع النيوزيلنديين.

ويشمل النهج الذي تعتمده نيوزيلندا لتعميم مراعاة المنظورات الجنسانية العناصر التالية:

- وضع تشريعات رفيعة المستوى في مجال حقوق الإنسان ومكافحة التمييز
- توفير مجموعة من التشريعات المحلية التي تحمي حقوق المرأة، بما في ذلك قانون العنف العائلي لعام ١٩٩٥، وقانون الإجازة الوالدية وحماية العمل (قانون الإجازة الوالدية المدفوعة الأجر) لعام ٢٠٠٢، وقانون علاقات العمل لعام ٢٠٠٠
- تحديد الحكومة بشكل واضح وعلني في أهداف تتعلق بالمرأة، على النحو المبين مثلاً في إعلان النوايا الذي تصدره وزارة شؤون المرأة سنوياً
- إدماج المنظورات الجنسانية فيما يوضع من سياسات
- إصدار هيئة نيوزيلندا للإحصاءات والدوائر الحكومية بانتظام للبيانات المصنفة حسب نوع الجنس
- رصد المؤشرات السكانية التي يمكن تصنيفها حسب نوع الجنس، والرصد الخاص لوضع المرأة من جانب وزارة شؤون المرأة ولجنة حقوق الإنسان

سؤال الفقرة ٥

يُرجى تقديم معلومات عن عملية وضع خطة عمل جديدة للمرأة. وهل أُخذت في الاعتبار لدى وضع خطة العمل النتائج التي وردت في آخر تقرير عن ''مؤشرات التغيير'' (٢٠٠٩) ونتائج ٥٢ اجتماعاً إقليمياً عُقدت بشأن الأهداف والأولويات في ما يتعلق بقضايا

المرأة أم لا؟ وما هي القيمة المُضافة التي يمكن لوثيقة المناقشة المتعلقة بحقوق الإنسان والمرأة التي أعدتها لجنة حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١٠، والمذكورة في التذييل ألف من التقرير، أن تُضيفها إلى عملية وضع خطة عمل جديدة للمرأة؟

الإجابة

لا يجري وضع خطة عمل جديدة للمرأة.

وكما أشير في تقرير نيوزيلندا المتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ٢٠١٠، فقد انتهت خطة العمل من أجل المرأة في نيوزيلندا التي استمرت خمس سنوات في عام ٢٠٠٩. ومتابعة لذلك، جرى تحديد مجموعة جديدة من الأولويات الحكومية الرفيعة المستوى. وهذه الأولويات هي التالية:

- زيادة استقلال المرأة اقتصادياً
- زيادة عدد النساء في المواقع القيادية
- تعزيز السلامة من العنف.

وتتسق هذه الأولويات مع مجالات الاهتمام الرئيسية التي أبرزتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في تعليقاتها الختامية على التقرير الدوري السادس لنيوزيلندا. وترصد وزارة شؤون المرأة التقدم المحرز باستخدام عدد من المؤشرات، بما في ذلك الفجوة في الأجور بين الجنسين والاعتداءات الإجرامية. وتستعرض وزارة شؤون المرأة حالياً مؤشراتها وسوف تتيحها على موقعها الشبكي في عام ٢٠١٢.

الصور النمطية والممارسات الضارة

سؤال الفقرة ٦

وفقا للمعلومات التي تلقتها اللجنة، يتم تعزيز الصور النمطية الجنسانية عن طريق وسائط الإعلام. يُرجى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة لرصد التوصيات المقدمة إلى هيئة معايير الإعلان المُتعلقة بحملات التسويق المتسمة بالتمييز ضد المرأة.

الإجابة

تعمل هيئة معايير الإعلان كهيئة للتنظيم الذاتي لصناعة الإعلان في نيوزيلندا.

وتشمل مدونة هيئة معايير الإعلان للعاملين في مجال الإعلان مبادئ رئيسية من قبيل ما يلي:

- اشتراط عدم تصوير الإعلانات للأشخاص بصورة من المحتمل أن تسبب الإساءة على أساس نوع جنسهم، وعدم استخدامها، في تصوير دور فئات من الأشخاص وطباعهم وسلوكهم، لصور نمطية من شأنها، مع مراعاة المعايير المجتمعية السائدة عموما، أن تسبب الإساءة ... أو الإيذاء أو الازدراء بشكل جسيم
- لا ينبغي أن تستخدم الإعلانات الجاذبية الجنسية بأسلوب استغلالي أو مهين.

وترصد هيئة معايير الإعلان وسائط الإعلام غير الإذاعية منذ أوائل السبعينيات. وترصد وزارة الثقافة والتراث هيئة معايير الإعلان. وكجزء من ترتيب الرصد هذا، تُطلِع هيئة معايير الإعلان ومجلسها المعني بالشكاوى وزارة الثقافة والتراث على أي قضايا هامة قد تنشأ، لا سيما في ما يتعلق باستعراض مدونات الممارسة القائمة أو باستحداث مدونات جديدة. ولا يشمل دور الرصد تقييم جودة عملية اتخاذ القرارات التي تضطلع بها هيئة معايير الإعلان في ما يتعلق بالشكاوى التي تنظر فيها.

العنف ضد المرأة

سؤال الفقرة ٧

ألف – يُرجى توضيح وشرح نوع الاختلافات القائمة بين الجماعات، والتي يُشير إليها التقرير في الفقرة ١٦٠، والتي تمنع الدولة الطرف من الحصول على صورة دقيقة عن مدى انتشار العنف ضد المرأة في أراضيها.

باء – يُرجى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة لمعالجة هذه الاختلافات من أجل التصدي الفعال لمسألة العنف ضد المرأة.

جيم – وفقا للفقرة ١٦٢ من التقرير، زادت المعدلات المسجلة لحالات العنف العائلي من ٧٥٦ ٢٩ حالة في عام ٢٠٠٥ إلى ٦٢٨ ٤٤ حالة في عام ٢٠٠٨. ويُرجى تقديم معلومات مُحدثة وبيان عدد التحقيقات التي أُجريت مع مرتكبي الحالات المبلغ عنها وعدد الحالات التي تمت فيها إدانتهم والعقوبات التي صدرت بحقهم.

الإجابة

ألف – هناك مجموعة من العوامل التي تحول دون حصول الحكومة على صورة دقيقة عن مدى العنف الذي يمارس ضد المرأة في مختلف الفئات السكانية، بما في ذلك ما يلي:

- الدراسات الاستقصائية السكانية هي الوسيلة الرئيسية للحصول على بيانات إحصائية بشأن مدى انتشار العنف. والأساليب المتبعة في هذه الدراسات الاستقصائية لا تلائم

جميع فئات النساء، بسبب الحواجز التي تحول دون التواصل والحواجز اللغوية المطروحة أمام المهاجرات والقاصرات ذهنياً على سبيل المثال

- للعنف ضد المرأة أبعاد إثنية واجتماعية – ثقافية، بما في ذلك أشكال العنف على غرار جرائم القتل المتعلقة بالمهر والزيجات القسرية، التي هي ليست شائعة في نيوزيلندا. ولا تتناول الدراسات الاستقصائية أو العمليات الأخرى المتعلقة بجمع البيانات هذه الأشكال من العنف بالضرورة
- يواجه الباحثون صعوبة في انتزاع ثقة النساء من مختلف الجماعات الإثنية والاتصال بهن
- التنوع في طريقة تصور العنف وفهمه وإدماجه في نظرة المرأة للعالم. فبعض المهاجرات واللاجئات يأتين من بلدان لا تعترف فيها القوانين أو الثقافة السائدة بحق المرأة في التحكم بجسدها، ولذلك فهن لا يعتبرن بأن العنف القائم على نوع الجنس يعد جريمة
- لا ترغب المرأة في مصارحة الباحثين بما تتعرض له من عنف نظراً إلى وصمة العار التي تلاحقها على الصعيد الشخصي، والخوف من التعرض للانتقام أو الإقصاء على مستوى الأسرة أو المجتمع

باء – تضطلع حالياً فرقة العمل المعنية بمكافحة العنف داخل الأسرة، وهي شراكة بين منظمات حكومية وغير حكومية، ببحث مسألة العنف العائلي في مجتمعات شعب الماوري ومنطقة المحيط الهادئ وفي أوساط الطوائف العرقية والنساء المعوقات، وتتولى إعداد قاعدة معارف جماعية لمعالجة المسألة.

وبالإضافة إلى ذلك، تستند الدراسة المتعلقة بالأسر في جزر المحيط الهادئ، وهي دراسة طولية للأتراب بدأت في عام ٢٠٠٠، إلى المنظورات المتنوعة إثنياً وثقافياً. وترصد البحوث الميدانية التي يجريها كل من القائمين بالمقابلات من منطقة المحيط الهادئ والمجلس الاستشاري لشعوب منطقة المحيط الهادئ التوجه العام للدراسة بهدف تعظيم فوائدها على مجتمعات منطقة المحيط الهادئ.

جيم – على الرغم من زيادة عدد حالات العنف العائلي المبلغ عنها إلى جهاز الشرطة وزيادة اهتمام الشرطة بتلك الحالات، فقد تراجع حجم الجرائم المتعلقة بالعنف العائلي التي سجلها جهاز الشرطة في نيوزيلندا تراجعاً طفيفاً، من ١٠٤ ٥٤ من الحالات في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٤٠٨ ٥٢ من الحالات في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١. ولم يتضح سبب هذا التراجع في الجرائم المسجلة.

وتبين الدراسة الاستقصائية للجريمة والسلامة في نيوزيلندا أن نحو ربع الجرائم المتعلقة بعنف العشير يبلغ إلى الشرطة.

وتهتم الشرطة بجميع حالات العنف العائلي المبلغ عنها وتحقق فيها. وتحدد المسؤولية الجنائية لدى الانتهاء من هذه العملية.

وتنشر هيئة نيوزيلندا للإحصاءات عدد الإدانات بجرائم العنف سنوياً، إلا أنه ليس من الممكن إقامة صلة بين هذه الإدانات وجرائم العنف العائلي المبلغ عنها إلى الشرطة. فعلى سبيل المثال، يمكن الإبلاغ عن الجريمة في عام ما، ولكن لا يُحاكم مرتكبها في ذلك العام نفسه.

وسوف يستلزم ذلك تحولاً أساسياً في طريق جمع البيانات واستخدامها. ويطرح تبادل البيانات أيضاً مسائل ذات صلة بالتشريعات المتعلقة بحرمة الحياة الشخصية.

وقد أُجري عدد من التغييرات التشريعية لتعزيز استجابة وكالات العدالة الجنائية لضحايا العنف العائلي. ولا يمكن إجراء تقييم بعد لآثار هذه التغييرات.

سؤال الفقرة ٨

تذكر الفقرة ١٧٦ من التقرير أنَّ فرقة العمل للإجراءات المتعلقة بمكافحة العنف الجنسي نشرت تقريراً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ قُدمت فيه ٧١ توصية إلى الحكومة.

ألف – يُرجى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة لتنفيذ تلك التوصيات.

باء – يُرجى أيضاً تقديم معلومات مفصلة عن الخطوات التي اتخذت لتحسين سلامة من وقعن ضحايا للعنف الجنسي ومن نجون منه، وتحقيق رفاههن على المدى الطويل، على النحو المذكور في الفقرة ١٧٨ من التقرير، وبيان ما إذا كان سيجري اتخاذ خطوات مماثلة لحماية الفتيات اللائي يقعن ضحايا للعنف الجنسي.

الإجابة

ألف – استجابة للتقرير الذي أعدته فرقة العمل للإجراءات المتعلقة بالعنف الجنسي، أجرت وزارة التنمية الاجتماعية جردا لما تنفقه الحكومة على الخدمات المتعلقة بالعنف الجنسي. وقد تم من خلال ذلك الوقوف على عدد من المسائل الاستراتيجية، من بينها أن ترتيبات التمويل بين القطاعات غير متكاملة جيداً. ومنذ ذلك الحين، أنشأت وزارة التنمية الاجتماعية فريق استجابة مجتمعية معنياً بالخدمات المتعلقة بالعنف الجنسي، يشمل أفراد المجتمع الذين يتمتعون بالدراية والخبرة في ما يتعلق بقطاع العنف الجنسي. وسيوفر الفريق مشورة الخبراء والمشورة العملية

بشأن السبل الكفيلة بتحسين كفاءة الخدمات المتعلقة بالعنف الجنسي وجودتها، كما سيكفل لمستعملي الخدمات خدمة عالية الجودة يسهل الحصول عليها.

باء - وضعت وحدة المطالبات الحساسة التابعة لمؤسسة التعويضات عن الحوادث إجراءات تسمى ''المسار السريري للمطالبات الحساسة'' من أجل تقييم وإدارة المطالبات المتعلقة بالإصابات البدنية و/أو العقلية الناجمة عن الانتهاك الجنسي أو الاعتداء الجنسي. وخضع ذلك المسار للاستعراض في عام ٢٠٠٩، حين رأت المجموعات القطاعية أنه يسبب صدمة للناجيات ويشكل حاجزاً أمام تقديم الدعم. وتعمل مؤسسة التعويضات عن الحوادث حالياً مع ممثلي القطاعات لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض وكفالة ملاءمة المسار لضحايا العنف الجنسي والناجيات منه. ويشمل ذلك وضع مسار يكون ملائماً من الناحية الثقافية لشعب الماوري. وستطبق هذه التغييرات على الفتيات والنساء.

وترسى المبادئ التوجيهية لشرطة نيوزيلندا المتعلقة بالسياسات والتحقيقات في مجال حماية الطفل عملية لإدارة حالات العنف الجنسي تشمل الأطفال الذين تبلغ أعمارهم ١٧ عاماً أو دون ذلك. وتضمن هذه المبادئ التوجيهية أن يعمل المحققون مع الأطفال الضحايا ويحيلونهم إلى الوكالات التي يمكن أن توفر لهم ما قد يحتاجونه من الدعم والعلاج في المدى القصير والطويل.

الاتجار بالنساء واستغلالهن في البغاء

سؤال الفقرة ٩

وفقاً للمعلومات الواردة، يجري استغلال الفتيات المهاجرات لغرض البغاء.

ألف - يُرجى بيان ما إذا كان بالإمكان اعتبار هذه الحالات، بموجب القانون، اتجاراً بالنساء أم أنها تندرج ضمن فئة الحالات المشار إليها في الفقرة ٢٦ من التقرير.

باء - يُرجى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها للتصدي لحالات استغلال العاملات المهاجرات اللاتي يقعن، وفقا للمعلومات الواردة، في فخ تجارة الجنس أو اللاتي يتم استغلالهن في أعمال السخرة في المزارع وحرمانهن من حقوقهن في الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية والخدمات القانونية وغيرها.

الإجابة

ألف - الأرجح هو أن الطفل المهاجر الذي يشتغل بتجارة الجنس ينطبق عليه تعريف نيوزيلندا للاتجار بالبشر.

باء – تلتزم حكومة نيوزيلندا بكفالة عدم استغلال العاملين وحماية حقوق الإنسان في جميع الأوقات، وقد صدَّقت في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.

وتدرك حكومة نيوزيلندا، من خلال التجارب الدولية، أن الأطفال والنساء معرضون لمخاطر بالغة في مجال جرائم الاتجار بالبشر. ولهذا السبب تشغل وزارة التنمية الاجتماعية، ودائرة شؤون الأطفال والشباب والأسرة التابعة لها، ووزارة شؤون المرأة، مقاعد في عضوية الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالاتجار بالأشخاص، بغرض كفالة استجابة خطة العمل المتعلقة بمنع الاتجار بالأشخاص للاحتياجات المميزة للضحايا من الأطفال والنساء. ويواصل الفريق العامل، بالاشتراك مع منظمات غير حكومية، تنسيق الجهود الرامية إلى تنفيذ تدابير التدريب والتوعية المتعلقة بتحديد ضحايا الاتجار المحتملين.

وتقر حكومة نيوزيلندا بأن الحواجز اللغوية والثقافية قد تؤدي إلى عدم التبليغ الكامل. ونتيجة لذلك، أطلقت إدارة العمل، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، حملة توعية لمكافحة الاتجار، اشتملت على عروض موجهة إلى المنظمات غير الحكومية ومقدمي الخدمات غير الحكوميين، وكتيبات بلغات مختلفة للجمهور، وبدأت تشغيل موقع شبكي لمكافحة الاتجار. وتركز الاهتمام في الرسائل الرئيسية لحملة التوعية هذه على دور السلطات، بوصفها الجهات التي لا تحمي، لا التي تعاقب.

وتنفذ وزارة العمل زيارات تستهدف أماكن تجارة الجنس بغرض التحقق من الامتثال، تضمن إحاطات تمهيدية للموظفين بشأن المؤشرات الدالة على الاتجار بالبشر. وتشير المعلومات الاستخبارية المستقاة من هذه الزيارات إلى أن الرعايا الأجانب العاملين بصورة غير قانونية في تجارة الجنس يشتغلون بمحض إرادتهم. غير أن من يعملون بصورة غير مشروعة يصبحون عرضة للاستغلال. ولذلك سيستمر تدريب الموظفين على المؤشرات الدالة على الاتجار التي يتعين البحث عنها، وكذلك على طرائق لإجراء المقابلات الشخصية بصورة تراعي ظروف الضحايا.

وشكَّلت وزارة العمل أيضا، في شباط/فبراير ٢٠١١، فريقا عاملا للنظر في المسائل التي تؤثر على الفئات الضعيفة من العمال المهاجرين، وبخاصة من يعملون منهم في مزارع الألبان. والأرجح أن يحجم المهاجرون عن التبليغ رسميا بالمشاكل المتعلقة بعلاقات العمل، خوفا من الإضرار بفرص عمالتهم. وتشارك وزارة العمل في توفير التثقيف في مواقع العمل للمهاجرين العاملين في مزارع الألبان، فيما يختص بحقوقهم في أماكن العمل، ويشتمل ذلك

التثقيف على نشر صحيفة وقائع بلغات مختلفة توضح الحقوق الوظيفية في نيوزيلندا. وسيجري توفير المزيد من مواد التوعية في أوائل عام ٢٠١٢.

التعليم

سؤال الفقرة ١٠

وفقا للمعلومات الواردة، يمثل تعرض الفتيات في سن المراهقة لتسلط الأقران في المدرسة، عبر الرسائل النصية أو عن طريق الإنترنت، مصدر قلق بالغ.

يُرجى تقديم معلومات عن مدى انتشار ظاهرة تسلط الأقران وعن التدابير المتخذة لمنعها ولحماية الأطفال ومنها، ولا سيما الطالبات في سن المراهقة.

الإجابة

على الرغم من تشابه أنماط تسلط الأقران بين الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي، يكون هذا التسلط أوسع انتشارا وسط الأولاد في أوائل فترة المراهقة. وتختلف الطبيعة العامة للتسلط بين الجنسين. ويرجح أن يكون الأولاد أكثر عرضة لأعمال البلطجة الجسدية بينما تتعرض البنات للإقصاء على الأرجح. ويمثل التسلط عن طريق الرسائل النصية والإلكترونية شكلا جديدة ناشئا من تسلط الأقران. وتوضح دراسة عن مرحلة ما قبل المراهقة وأوائلها أن البنات يتعرضن لقدر أكبر من أشكال تسلط الأقران الناشئة هذه.

وتتحمل جميع المدارس في نيوزيلندا مسؤولية توفير بيئة تعليمية آمنة لجميع الطلاب، وهي مطالبة بذلك بموجب المبادئ التوجيهية للإدارة الوطنية الصادرة عن وزارة التربية، وبموجب قانون الصحة والسلامة في العمل لعام ١٩٩٢.

وهناك ما يدل على أن تطبيق مبادرات على نطاق المدرسة، وتهيئة بيئة مادية ومعنوية آمنة من خلال عمليات المراجعة الذاتية، يقللان من المشاكل السلوكية، بما فيها تسلط الأقران.

وتوفر حكومة نيوزيلندا التمويل لعدد من مبادرات الدعم الموجهة لطلاب المدارس وعائلاتهم، في مجال التعامل مع تسلط الأقران بطريقة مستنيرة وآمنة. وتشمل تلك المبادرات مبادرة السلوك الإيجابي من أجل التعلم والسلامة في المدرسة، ومبادرات 'لا تسلط'، و 'شبكة الأمان'، و 'خدمات الأسرة'، و 'يوثلاين' (Youthline)، و'سكايلايت' (Skylight)، وأيرج (Urge).

التعليم

سؤال الفقرة ١١

يُرجى تقديم معلومات مفصلة بشأن التوصيات الواردة في التقرير المُعنون تدريس التثقيف الجنسي في الصفوف من السابع إلى الثالث عشر والتوسع في شرح الخطوات التي اتخذت لتنفيذ تلك التوصيات في المدارس العامة والخاصة.

الإجابة

قدم مكتب استعراض التعليم ثماني توصيات إلى المدارس وثلاث توصيات إلى وكالتين حكوميتين، هما وزارتا التعليم والصحة، في تقريره المعنون تدريس التثقيف الجنسي في السنوات من السابعة إلى الثالثة عشرة، الذي نشر في عام ٢٠٠٧.

وتتصل التوصيات المقدمة إلى المدراس بالإرشاد من أجل التخطيط والتنمية وإنجاز خدمات التثقيف الجنسي؛ وجمع المعلومات عن تقدم الطلاب واستخدامها؛ والتشاور مع المجتمعات المحلية؛ وكفالة سلامة البيئة التعليمية؛ وتطوير المهارات المهنية للمعلمين؛ وتنسيق عمل مقدمي الخدمات الخارجيين؛ والمراجعة الذاتية. وتتصل توصيات الجهات الحكومية المختصة بالموارد وتوفير الموارد، وبأفضل الممارسات القائمة على الأدلة وتطوير القدرات المهنية.

وفي عام ٢٠٠٨، أجرت وزارتا التعليم والصحة جردا مشتركا لموارد التثقيف الجنسي، حددتا فيه جميع الموارد المستخدمة في المدارس لأغراض التثقيف الجنسي، واستعراضا للكتب بغرض تحديد وتلخيص أفضل الممارسات في مجال التثقيف الجنسي. وتنظر السلطات في مسألة مواصلة العمل على تقييم موارد التثقيف الجنسي ووضع إرشادات بشأن أفضل الممارسات في مجال التثقيف الجنسي بالمدارس.

وتوفر وزارة الصحة التمويل لتنفيذ مبادرة ''الحصافة الجنسية''، التي تستخدم الفنون المسرحية لتقديم معلومات حديثة وحقائق عن النشاط الجنسي، وتدفع الشباب إلى تمحيص وتقييم السلوكيات التي تضر بصحتهم وصحة الآخرين. وتنفذ مبادرة ''الحصافة الجنسية'' في ١٠٠ مدرسة كل عام تقريبا.

العمالة

سؤال الفقرة ١٢

يعترف التقرير، في الفقرة ٩١، بأن الفجوة في الأجور بين الجنسين لم تتقلص بشكل ملحوظ في العقد الماضي، وظلت عند معدل ١٢ في المائة تقريبا. يُرجى تقديم معلومات

مفصلة التحديات التي ووجهت لتقليص الفجوة في الأجور بين الرجل والمرأة، وكذلك تقديم أمثلة للجهود والإجراءات المحددة التي اتُخذت لسد الفجوة في الأجور بينهما، على نحو ما أوصت به اللجنة في تعليقاتها الختامية السابقة (CEDAW/C/NZL/CO/6، الفقرة ٣٥).

الإجابة

بدأت الفجوة بين الجنسين تتقلص منذ تقديم تقرير نيوزيلندا المتعلق بالاتفاقية لعام ٢٠١٠، بعد أن ظلت دون تغيير عن نسبة ١٢ في المائة تقريبا خلال العقد الماضي. وفي عام ٢٠٠٩، بلغت الفجوة في الأجور بين الجنسين ١١,٣ في المائة، استنادا لمتوسط أجر الساعة، وتراجعت هذه النسبة إلى ١٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٠، ووصلت الفجوة الآن، في عام ٢٠١١، إلى ٩,٦ في المائة. وهذه ظاهرة مشجعة.

وتشير أحدث بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (التي تقيس متوسط أجر الساعة للعمل بنظام التفرغ) إلى أن الفجوة في الأجور بين الجنسين في نيوزيلندا تأتي في المرتبة الثانية من حيث الانخفاض في المنظمة، حيث تبلغ ٨ في المائة (بيانات المنظمة لعام ٢٠٠٩). وتشير الدراسة الإحصائية للأجور في عام ٢٠١١، إلى أن الفجوة بين الرجال والنساء الذين يعملون بدوام كامل انخفضت إلى ٤,٢ في المائة.

سؤال الفقرة ١٣

وفقا للفقرة ٢١ من التقرير، تعمل وزارة شؤون المرأة حاليا على اتخاذ مبادرات لمعالجة حالات الفصل المهني في مكان العمل.

ألف - يُرجى تقديم معلومات مفصلة عن نوع المبادرات المتخذة ونتائجها، ولا سيما التدابير المُتخذة لمواجهة ''التغرض اللاشعوري'' المذكور في الفقرة ١٨ من التقرير.

باء - يُرجى كذلك تقديم معلومات عن النتائج التي تمخضت عنها المبادرات المذكورة في الفقرة ٣٨ من التقرير، لتعزيز مشاركة المرأة في الوظائف الإدارية ومراكز صنع القرار في القطاع الخاص.

الإجابة

ألف - قامت وزارة شؤون المرأة، أو هي بسبيل القيام، بالمبادرات التالية من أجل معالجة التمييز الوظيفي:

- فتح شبكات للحرفيات على نطاق البلد، من أجل معالجة عزلة المرأة، وتوفير دعم الأقران للمرأة العاملة في الصناعات التي يغلب عليها الذكور

- إجراء مقابلات شخصية مع العاملات في المهن الحرفية وأرباب العمل الذين يعملن لديهم، فيما يتعلق بما يمكن أن يفعله أرباب العمل لاجتذاب النساء إلى المجال الحرفي، ونشر تلك المقابلات الشخصية. ويمكن الاطلاع على هذه المقابلات على الموقع الشبكي لوزارة شؤون المرأة على العنوان التالي: http://www.mwa.govt.nz/women-in-emplyment

- استغلال الفرص الناشئة عن زلزال مقاطعة كانتربري لتشجيع المرأة في المقاطعة على الدراسة والاشتغال بمهن غير تقليدية (من خلال خدمات مستشاري الأعمال المهنية، وشبكات الحرفيات، والمؤسسات الجامعية، والمنظمات التجارية، ومبادرة العمل والدخل في نيوزيلندا، على سبيل المثال). انظر الصفحة ٣ في النشرة الفصلية للوزارة http://www.mwa.govt.nz/news-and-pubs/publications/panui-december-2011.dpf

- العمل مع منظمات الخدمات المهنية والتدريبات الصناعية للترويج للمهن الحرفية وسط النساء، وتقديم موجزات مهنية عن الحرفيات

- إجراء بحوث مع مؤسسة المهندسين المحترفين بشأن أسباب اختلاف المسارات الوظيفية للمهندسين من الجنسين بعد خمس وعشر سنوات عقب التخرج.

باء - في عام ٢٠٠٨، عملت وزارة شؤون المرأة مع كبار رجال الأعمال ومنظمات القطاع الخاص من أجل تعزيز مشاركة دور المرأة في الأدوار القيادية بالشركات. وقد أُحرز بعض التقدم في ذلك المجال. وتشمل النتائج التي تحققت حتى الآن ما يلي:

- اقترحت سوق الأوراق المالية في نيوزيلندا تغيير الأنظمة بحيث يتعين على الشركات المدرجة في قوائمها أن تعلن للجمهور عن عدد النساء اللائي يشغلن أدوارا قيادية وإدارية عليا فيها

- كرست مجموعة من دعاة التنوع الجنساني في القطاع الخاص نفسها لدفع عملية التغيير داخل الشركات وعلى النطاق المجتمعي الأوسع

- وضع معهد المديرين في نيوزيلندا برنامجا توجيهيا يشارك فيها رؤساء شركات مخضرمون ومديرون أقدمون ويعمل مع النساء اللاتي يمكن أن يشغلن مناصب مديري الشركات.

الصحة

سؤال الفقرة ١٤

وفقا للمعلومات الواردة، فإن الزيادة في معدلات الحمل بين المراهقات اللاتي ينحدرن من خلفيات اجتماعية واقتصادية متدنية، بمن فيهن فتيات الماوري، وفي معدلات الانتحار بين مراقهين تثير قلقا بالغا.

ألف - يُرجى تقديم بيانات مُحدثة عن حالات حمل المراهقات وحالات انتحار المراهقين وعن الأسباب الجذرية لتلك الحالات.

باء - يُرجى أيضا تقديم معلومات عن التدابير المتخذة لمعالجة كل من حالات حمل المراهقات وحالات انتحار المراهقين.

الإجابة

ألف - **بيانات عن حالات الحمل والانتحار في سنة المراهقة**

شهدت السنوات الثلاث الماضية استقرار نسبيا في معدلات الحمل في سن المراهقة. وتزامن ارتفاع معدلات الحمل في سن المراهقة منذ عام ٢٠٠٦، مع ارتفاع تلك المعدلات في المجموعات العمرية الأخرى أيضا في نيوزيلندا. وفي عام ٢٠١٠، تراجعت معدلات الحمل في سن المراهقة إلى مستوى مقارب لنمطها الطويل الأجل. وارتفعت معدلات الخصوبة (عدد المواليد لكل ١ ٠٠٠ نسمة من السكان) لدى المراهقات من طائفة الماوري في حوالي عام ٢٠٠٦، لكنها عادت فتراجعت بصورة متواصلة منذ عام ٢٠٠٨.

وخلصت دراسات أجريت في نيوزيلندا إلى أن نطاق العوامل المسببة للحمل في سن المراهقة فيها مشابهة لما وجد في الولايات المتحدة الأمريكية. وحددت الحملة الوطنية لمنع حمل المراهقات في الولايات المتحدة الأمريكية أسباب كثيرة للحمل المبكر، منها تدني الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسرة مع انخفاض معدلات الإنجاز الأكاديمي، وكون المراهق أو المراهقة قد ولد/ولدت لأم مراهقة، والشروع في ممارسة الجنس لأول مرة في سن مبكرة، وعدم استخدام موانع الحمل لدى ممارسة الجنس لأول مرة، وتعرض الأطفال للاعتداء الجنسي، وتعدد الآباء والأمهات في حياة الطفل، وكذلك الانغماس في أنماط سلوك ذات مخاطر عالية مثل شرب الكحول وتعاطي المخدرات وقيادة السيارات بسرعة عالية والانضمام إلى العصابات.

وتراجعت معدلات انتحاب الشباب (المجموعة العمرية ١٥-٢٤) بنسبة ٣٥,٤ في المائة بين عامي ١٩٩٥ (الذروة) و ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٨، بلغ عدد معدل الانتحار حسب الفئة العمرية للشباب، ٢٥,٧ حالة انتحار لكل ٠٠٠ ١٠٠ ذكر، مقارنة بمعدل ١١,١ حالة انتحار لكل ٠٠٠ ١٠٠ أنثى (في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة). ولا يبدو أن هناك نمطا واضحا لمعدلات الانتحار وسط الإناث من الشباب خلال الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ٢٠٠٨، لكن هناك ما يشير إلى أن هذه المعدلات قد ارتفعت بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٦، عما كانت عليه بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٣٣. وفاقت هذه المعدلات وسط الشابات من طائفة الماوري المعدلات وسط الشابات من الطوائف الأخرى بأكثر من أربع مرات. وارتفعت هذه النسبة بمرور الوقت، من ١,٣ حالة فقط لفتيات الماوري مقابل حالة واحدة للفتيات الأخريات، في عام ١٩٩٦، إلى ٤,١ حالات مقابل حالة واحدة، في عام ٢٠٠٨.

وجاء ترتيب نيوزيلندا الأعلى من بين جميع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، عند مقارنة معدلات انتحار الشابات. بيد أن هذه البيانات ليست قابلة للمقارنة الدقيقة لعدة أسباب، تشمل اختلاف نظم التصنيف، ومستوى الأدلة الثبوتية اللازم للحكم بأن الموت جاء نتيجة انتحار، والعوامل المجتمعية، ومدى توافر البيانات (بيانات نيوزيلندا أحدث من بيانات بقية بلدان المنظمة).

وتنتج السلوكيات الانتحارية عادة عن مجموعة من العوامل البيولوجية والنفسية والأسرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي تسهم في تحديد مدى ضعف أو صلابة الشخص وتسبب الأمراض العقلية وتؤدي إلى السلوكيات الانتحارية. ويبدو أن الأحداث السلبية في مرحلة الطفولة وأثناء الحياة، لها دور أكبر في تحديد مدى قابلية الشباب للتعرض لمخاطر الانتحار، مقارنة بفئات السكان الأكبر عمرا. وينحو تأثير هذه التجارب السلبية إلى أن يكون تراكميا: فالشباب الأشد عرضة للمخاطر هم الذين تعرضوا لتجارب سلبية متعددة أو خطيرة في طفولتهم. وتشمل عوامل المخاطر الأخرى التي يتعرض لها الشباب، الاكتئاب والإفراط في شرب الكحول وعدم الجاذبية لدى الجنس الآخر وحدوث محاولة انتحار لصديق أو فرد في العائلة وبعض السمات الشخصية الأخرى (مثل ضعف الاعتداد بالنفس واليأس).

باء - التدابير المتخذة لمعالجة حالات حمل المراهقات وانتحار المراهقين

اتُخذت مجموعة من التدابير لمعالجة مسألة الحمل المبكر. فبموجب المنهج الدراسي للتربية الصحية والبدنية يكون التثقيف الجنسي إلزاميا في مدارس نيوزيلندا حتى نهاية الصف

العاشر، غير أن للوالدين الحق في سحب أولادهما من دروس التثقيف الجنسي. ويجب على مجالس أمناء المدارس التشاور مع أفراد مجتمعهم المحلي كل سنتين بشأن سياسات التثقيف الجنسي التي يعملون بها ومحتوى البرامج المدرسية.

وينص قانون رعاية الطفل (٢٠٠٤) على وجوب موافقة الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على ١٦ عاما على العلاج الطبي الخاص بهم. وينص قانون منع الحمل والتعقيم والإجهاض (١٩٧٧) على وجوب موافقة الأشخاص، بغض النظر عن العمر، على العلاج الطبي الخاص بهم، في ما يتعلق بتلقي المشورة المتعلقة بوسائل وخدمات منع الحمل والوصفات الطبية الخاصة بذلك، من دون إخطار الآباء.

وقد قدم التمويل لتنفيذ خدمات الصحة المدرسية في المناطق التي تعاني من درجات كبيرة من الحرمان الاجتماعي – الاقتصادي إلى جانب توفير خدمات التعليم البديل ووحدات الآباء والأمهات من المراهقين. وتمثل الصحة الجنسية عنصرا هاما من عناصر هذه الخدمات الصحية المدرسية. وإضافة إلى ذلك تقوم بعض المجالس الصحية في المقاطعات بتنفيذ خدمات ومبادرات متكاملة لدعم توفير المعلومات وخدمات الصحة الجنسية للشباب. وتقدم الحكومة أيضا خدمات الأمومة للمراهقات، والدعم المالي والاجتماعي للآباء والأمهات من المراهقين.

ويتلقى تنظيم الأسرة أيضا تمويلا خاصا بالصحة العامة. ويوفر ذلك الاستشارات السريرية للصحة الأولية في مجال الصحة الجنسية والإيجابية؛ وتدريب الخريجين العاملين في المهن الصحية؛ وتعزيز الصحة في المدارس والمجتمعات المحلية فيما يخص الصحة الجنسية والعلاقات القائمة على الاحترام. ويجري توفير مجموعة واسعة من الموارد للمدارس والمجتمعات المحلية، تشمل تقديم المشورة للوالدين والعاملين في مجال الرعاية بشأن التحدث إلى الأطفال والمراهقين عن الجنس. وتقدم الخدمات الاستشارية المتعلقة بتنظيم الأسرة مجانا لسكان نيوزيلندا البالغة أعمارهم ٢٢ عاما فما دون. ويجري أيضا تشغيل موقع شبكي موجه تحديدا إلى من تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة: حيث يزود موقع theword.org.nz الشباب بالمعلومات والمشورة المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، فضلا عن العلاقات الصحية.

وأصدرت وزارة الصحة أيضا كتيّبا يتضمن إرشادات للوالدين والعاملين في مجال الرعاية الراغبين في التحدث مع المراهقين عن الجنس الآمن، بعنوان ”التحدث مع إبنك المراهق عن الجنس الآمن“.

وتسترشد الأنشطة المتعلقة بمنع الانتحار التي تقودها الحكومة باستراتيجية نيوزيلندا لمنع الانتحار للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦ (الاستراتيجية)، التي تحدد إطارا رفيع المستوى للحد من

معدلات الانتحار ومحاولات الانتحار في نيوزيلندا. وتوجد في سياق هذه الاستراتيجية، توجد مجموعة واسعة من المبادرات الرامية إلى الحد من حالات الانتحار في صفوف الشباب من بينها ما يلي:

- موقع Lowdown الشبكي وخدمة الرسائل النصية المجانية، لزيادة الوعي بالاكتئاب وتقديم الدعم للشباب المصابين به
- تقديم خدمات الصحة العقلية وخدمات معالجة الإدمان إلى الأطفال والشباب في كل المجالس الصحية في المقاطعات
- إتاحة الخدمات للشباب في مركز جامع في بعض المجالس الصحية في المقاطعات، حيث تقدَّم مجموعة من الخدمات الصحية، منها إسداء المشورة والدعم المتبادل بين الأقران
- تقديم المشورة والدعم عن طريق الهاتف
- الاضطلاع ببرنامج ''نحو تحقيق الرفاه''، وهو برنامج للوقاية من الانتحار مخصص للأطفال المودعين لدى مؤسسة رعاية الأطفال والشباب والأسرة

وتشرف على تنفيذ استراتيجية نيوزيلندا لمنع الانتحار لجنة وزارية معنية بهذه المسألة.

وطلب رئيس الوزراء من إدارته تولي قيادة مشروع على نطاق الحكومة يبحث في تحسين الخدمات المقدمة للشباب المصابين بمشاكل صحية عقلية تتراوح بين الخفيفة والمتوسطة الشدة، بما في ذلك الاكتئاب و القلق وتعاطي المخدرات والاضطراب السلوكي، أو المعرضين لخطر الإصابة بها. ويقوم هذا المشروع بالتركيز على التدخلات الموجهة إلى الشباب من طلاب المدارس الثانوية. وسينظر في الاحتياجات التي تختلف حسب نوع الجنس أثناء إعداد المبادرات ذات الصلة.

سؤال الفقرة ١٥

وفقا للتذييل باء من التقرير، فإنَّ التشريع المُطبق حاليا في ما يتعلق بالإجهاض هو تشريع قديم وغير متسق. يرجى تقديم معلومات عن الخطوات التي اتُخذت لاستعراض التشريعات المتعلقة بالإجهاض، والواردة في قانون الجرائم لعام ١٩٦١، على النحو الذي أوصت به لجنة الإشراف المعنية بالإجهاض.

الإجابة

تقتضي التشريعات التي تحدد صلاحية لجنة الإشراف المعنية بالإجهاض من اللجنة، من بين أمور أخرى، أن تبقي قيد الاستعراض جميع أحكام القانون المتعلقة بالإجهاض، وتنفيذ هذه الأحكام وتأثيرها في الممارسة العملية. ويُطلب أيضا من لجنة الإشراف المعنية بالإجهاض تقديم تقرير سنوي إلى البرلمان بشأن إنفاذ قانون الإجهاض. وقد وفرت دورة الإبلاغ السنوية هذه فرصة للجنة كي تطرح مقترحات لتنظر فيها الحكومة.

فئات النساء المحرومات

سؤال الفقرة ١٦

يُرجى تقديم معلومات عن الخطوات المتخذة لمعالجة التهميش المُستمر للمهاجرات المبلّغ عنه في ما يتعلق بإمكانية حصولهن على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك اتخاذ تدابير تكفل توفر معلومات عن الخدمات المتاحة حاليا للنساء المهاجرات.

الإجابة

تهدف استراتيجية الرعاية الصحية الأولية إلى كفالة وصول جميع النيوزيلنديين (بمن فيهم المهاجرين المستحقين) إلى مقدمي الرعاية الصحية الأولية عند حاجتهم إليها. وتشير ''الرعاية الصحية الأولية'' إلى الرعاية الصحية المتخصصة التي يتلقاها أفراد المجتمع المحلي، وهي نقطة الاتصال الأولى بنظام الرعاية الصحية.

وأظهرت آخر دراسة استقصائية أُجريت لرصد الوصول إلى نظام الرعاية الصحية الأولية في نيوزيلندا، أن ما نسبته ٩٤,٧ في المائة من نساء نيوزيلندا قادرات على الوصول إلى مقدمي الرعاية الصحية الأولية. ولم تصنَّف البيانات إلى ''مهاجرات'' و ''غير مهاجرات''.

وقد يشكل حاجز اللغة للمهاجرات اللواتي لا يتكلمن أو يقرأن، أو يفهمن اللغة الإنكليزية عائقا أمام الحصول على خدمات الرعاية الصحية. وينطبق قانون الخدمات الصحية وخدمات الإعاقة في نيوزيلندا على جميع الخدمات الصحية وخدمات الإعاقة. وينص ذلك القانون في نيوزيلندا على الحق في الاتصال الفعال باستخدام الشكل واللغة والطريقة التي تمكن المستهلك من فهم المعلومات المقدمة. وهذا يشمل، حيثما كان ذلك ضروريا وقابلا للتطبيق العملي، الحق في الحصول على خدمات مترجم شفوي كُفء.

ويدير مكتب الشؤون العرقية الخط اللغوي، وهو خدمة للترجمة الشفوية الهاتفية للوكالات العاملة مع الناطقين بغير اللغة الإنكليزية. ويقدم الخط اللغوي لعملاء الوكالات ترجمة شفوية مجانية في ٤٢ لغة مختلفة -http://www.ethnicaffairs.govt.nz/oeawebsite.nsf/wpg_url/Language Line-Languages-Available-Index. ويجوز للعملاء اختيار نوع جنس مترجمهم الشفوي. وتشمل الوكالات المسجَّلة لاستخدام الخط اللغوي مقدمي الرعاية الصحية الأولية في كل منطقة من المناطق، فضلا عن عدد من المجالس الصحية في المقاطعات ومقدمين آخرين للخدمات الصحية والاجتماعية.

وإضافة إلى ذلك، تتلقى وكالة الدعم التابعة للمجلس الصحي للمقاطعة الشمالية التمويل الحكومي اللازم لتوفير خدمة للترجمة الشفوية في مجال الرعاية الصحية الأولية على مدار الساعة للناطقين بغير اللغة الإنكليزية. وهذه الخدمة متاحة أيضا لوكالات الخدمة الاجتماعية وعملائها خلال ساعات العمل العادية. وتساهم هذه الخدمة إسهاما كبيرا في تقديم الرعاية الصحية الأولية إلى شتى فئات السكان المختلفة ثقافيا ولغويا في منطقة أوكلاند.

سؤال الفقرة ١٧

يُرجى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة للاستمرار في كفالة إمكانية استفادة المسنّات من الخدمات التي تقدمها الحكومة، رغم التخفيضات في الميزانية التي نجم عنها، على سبيل المثال، خفض بدلات مقدمي الرعاية الممنوحة للأجداد والجدّات.

الإجابة

في نيوزيلندا، تعتمد استحقاقات الضمان الاجتماعي على الطلب، بحيث يُكفل تسديد المدفوعات للأشخاص المستوفين للمعايير التي تؤهلهم للحصول على تلك الاستحقاقات. ولم تُجر مؤخرا أي تخفيضات في الميزانية لتلك الاستحقاقات تؤثر على إمكانية الحصول على بدلات الإعانة الممنوحة للأجداد والجدات. ويشكل استحقاق الطفل الذي لا عائل له البدل الرئيسي الذي يحصل عليه الأجداد والجدات بصفتهم مقدمين للرعاية. وقد زاد هذا الاستحقاق في السنوات الأخيرة، فصار مقدمو الرعاية الأسرية، ولا سيما الأجداد والجدات، يتلقون دعما ماليا أكبر. ويزداد ذلك، الاستحقاق سنويا بما يواكب التغيرات الطارئة على مؤشر أسعار المستهلكين.

وقدمت الحكومة تمويلا إضافيا ضخما لتحسين حصول الأشخاص على خدمات الرعاية الأولية. ويتاح التمويل المخصص لتحسين الحصول على الخدمات أمام جميع مؤسسات الصحة الأوَّلية، من أجل الحد من التفاوت في أوساط الشرائح السكانية المعروف

أن وضعها الصحي هو الأسوأ، وهي: الماوري وشعب منطقة المحيط الهادئ والأشخاص الذين يعيشون في المناطق التي تعاني أشد ظروف الحرمان الاجتماعي والاقتصادي.

ويؤدي، أيضا، توفير خدمة الرعاية الصحية ''الأفضل والأسرع والأنسب'' في المجتمع المحلي إلى تحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية، وخاصة في المناطق النائية، وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا لتذليل العقبات التي تحول دون الحصول على الخدمات بسبب بُعد تلك الخدمات وندرتها.

سؤال الفقرة ١٨

يُشير التقرير في الفقرة ١٦ منه، إلى أن لجنة حقوق الإنسان قد أصدرت، في إطار استعراض شامل لقضايا حقوق الإنسان، وثيقة تشاور بشأن مشروع ورقة عن الميل الجنسي والهوية الجنسانية. يُرجى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة والتدابير المزمع اتخاذها للتصدي للتمييز ضد النساء على أساس ميولهن الجنسية في أماكن العمل وفي المرافق الصحية، في جملة أماكن أخرى.

الإجابة

اتخذت الحكومات المتعاقبة لنيوزيلندا خطوات تهدف إلى إزالة العقبات القانونية التي تحول دون تمكن الأقليات الجنسية والجنسانية، ولا سيما المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي، من ممارسة حقوق الإنسان الواجبة لها. ويحدد قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣ (القانون) عددا من الأسس التي يحمي القانون من التمييز غير القانوني بسببها، ومن بينها الميل الجنسي. ويحظر القانون التمييز في مجالات حياتية معينة، منها:

- الأنشطة الحكومية أو أنشطة القطاع العام
- العمالة
- الحصول على التعليم
- إمكانية الوصول إلى الأماكن والمركبات والمرافق العامة
- توفير السلع والخدمات

نساء الماوري

سؤال الفقرة ١٩

ألف – يُرجى بيان الأسباب المبرِّرة لأن تُشكِّل نساء الماوري ما نسبته ٦٠ في المائة من مجموع السجينات في الدولة الطرف.

باء – يُرجى أيضا تقديم معلومات عن القانون الانتخابي الجديد، الذي يحدُّ من منح حق التصويت للمواطنين الذين سبق سجنهم، وعن كيفية تأثير ذلك على الحقوق السياسية لنساء الماوري السجينات.

جيم – يُرجى تقديم معلومات إضافية عن التدابير المتخذة لاستبقاء فتيات الماوري في المدارس لما بعد المستوى الثاني من الشهادة الوطنية للتحصيل التعليمي (الفقرة ٦٣ من التقرير).

دال – يُرجى بيان ما إذا كان باستطاعة نساء الماوري الاستفادة بشكل كاف من خدمات الرعاية الصحية.

الإجابة

ألف – تشكل نسبة النساء نحو ٢٠ في المائة من الموقوفين والملاحقين قضائيا والمدانين، ولكنهن لا يشكلن سوى نسبة ٦ في المائة فقط من مجموع السجناء. وذلك لأن جرائم الإناث تكون، في المتوسط، أقل خطورة من جرائم الذكور، ولأن احتمال أن تعود المرأة إلى ارتكاب الجريمة أقل. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، بلغ عدد نساء الماوري السجينات المدانات ٢٤١ امرأة. ويبدو، عموما، أن وجود نسبة مفرطة من نساء الماوري بين السجينات ناجم بصفة رئيسية عن أن معدلات توقيفهن أو ملاحقتهن قضائيا أو إدانتهن يُرجح أن تكون أعلى منها عند غيرهن من النساء كما يُرجح أن يكون متوسط عدد إداناتهن السابقة أكبر؛ وأن تكون الجرائم التي يرتكبنها خطيرة.

وصدر تقريران – الأول أعدته إدارة السجون وعنوانه النسبة المفرطة من حالات الماوري في نظام العدالة الجنائية: تقرير استكشافي (٢٠٠٧) والثاني عنوانه الوقوف على حالات التحيز والتصدي لها في نظام العدالة الجنائية: استعراض للبحوث الدولية والبحوث في نيوزيلندا (٢٠٠٩)، وهو استعراض للكتابات في هذا المجال أجرته وزارة العدل – وهما يقدمان تحليلا للتفسيرات المحتملة للنسبة المفرطة المشار إليها. وعلى الرغم من أن التقرير الأول قد أشار إلى أن جزءا من تلك النسبة يتعلق بأسباب عرقية محضة، فإن الارتفاع المفرط في عدد نساء الماوري في السجون يرجع إلى حد كبير إلى عوامل الخطر المعروفة، مثل تدني

الحالة الاجتماعي والاقتصادي وضعف المؤهلات التعليمية والإيذاء وإدمان الكحول وتعاطي المخدرات. وخلص التقرير الثاني إلى ضرورة اتباع نهج شامل في السياسات يأخذ في الاعتبار ثلاثة جوانب مختلفة للتباينات العرقية:

- معالجة الأسباب المباشرة والأساسية للإجرام في أوساط الأقليات العرقية والشعوب الأصلية
- تعزيز التفاهم الثقافي والقدرة على الاستجابة في قطاع العدالة
- تطوير سبل للتعامل تحدد التأثير السلبي الذي تتعرض له فئات معينة من الأقليات العرقية بسبب حياد القوانين والهياكل والعمليات ومعايير اتخاذ القرارات، وتسعى لإزالة ذلك التأثير.

وتنعكس نتائج كلتا الدراستين في العمل الحكومي الرامي إلى معالجة النسبة المفرطة لحالات أفراد الماوري في نظام العدالة الجنائية. وتتطلب معالجة هذه المسائل بذل جهود حثيثة، ليس فقط من جانب الحكومة، ولكن أيضا من جانب المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية وجماعات الماوري. وعلى سبيل المثال، يمثل التصدي للعوامل المسببة للجريمة نهجا تعتمده الحكومة بكاملها للحد من ارتكاب الجرائم والوقوع ضحية لها مع التركيز بشكل خاص على تحسين النتائج بالنسبة لشعب الماوري. وينطوي هذا النهج على تنسيق أنشطة عدة وكالات حكومية لمعالجة الأسباب الأساسية للإجرام ويعطي الأولوية للأنشطة الرامية إلى معالجة الأسباب المرتبطة بالماوري.

باء - دخل قانون الانتخاب المعدل (تجريد السجناء المحكوم عليهم من الأهلية) حيز النفاذ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويُسقِط القانون الحق في التصويت عن المجرمين الذين يقضون حكما بالسجن تقل مدته عن ثلاث سنوات (السجناء الذين يقضون حكما بالسجن تبلغ مدته ثلاث سنوات أو أكثر غير مؤهلين للتصويت أصلا). ويحفظ الحق في التصويت للسجناء على ذمة التحقيق، والسجناء الذين حكم عليهم في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ أو قبل ذلك بالسجن لمدة تقل عن ثلاث سنوات.

وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، كانت ١٦٩ سجينة (٧٠ في المائة)، من بين سجينات الماوري المحكوم عليهن اللاتي يبلغ عددهن ٢٤١ سجينة، يقضين أحكاما بالسجن تقل مدتها عن ثلاث سنوات، وقد تأثرن بهذا التغيير في القانون.

وفي الانتخابات الأخيرة التي جرت في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ظل من حق السجينات المحكوم عليهن في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ أو قبل ذلك تسجيل

أسمائهن للتصويت. وبحلول الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٤، ستكون جميع السجينات المحكوم عليهن غير مؤهلات لتسجيل أسمائهن للتصويت.

جيم - بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ حدث تحسن كبير في عدد الفتيات الماوريات اللاتي يتركن المدرسة بعد الحصول على المستوى ٢ من الشهادة الوطنية للتحصيل التعليمي أو أعلى من ذلك. وتقوم وزارة التربية، من خلال نهج كا هيكيتيا (Ka Hikitia) - الإدارة الرامية إلى تحقيق النجاح: استراتيجية التعليم الماوري للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ - بتحديد النهج التي تستخدمها أفرقة القيادة المدرسية والتي تسهم في رفع مستوى إنجاز الطلاب الماوريين والإبلاغ عنها، بما في ذلك استبقاء الفتيات الماوريات إلى ما بعد حصولهن على المستوى ٢ من الشهادة الوطنية للتحصيل التعليمي. وتقود وزارة التربية أيضا خطة ضمانات الشباب، التي، وإن لم تكن موجهة خصيصا لاستبقاء الفتيات الماوريات إلى ما بعد حصولهن على المستوى ٢ من الشهادة الوطنية للتحصيل التعليمي، فإنها تهدف إلى تحسين عمليات الانتقال بين التعليم المدرسي العالي وبين مرحلتي التعليم والعمل بالنسبة لجميع الطلاب.

دال - يرجى الرجوع إلى الإجابة على السؤال ١٦ المتعلق بنظام الرعاية الصحية الأولية وبأحدث دراسة استقصائية ترصد إمكانية الوصول إلى مقدمي الخدمات. وقد خلصت الدراسة الاستقصائية المشار إليها في الرد على السؤال ١٥ إلى أن نساء الماوري يتمتعن بنفس حظوظ غيرهن من النساء من حيث احتمال أن يكون لديهن مقدم للرعاية الصحية الأولية يذهبن إليه عند بداية شعورهن بالتوعك (٩٤,٨ في المائة لنساء الماوري و ٩٤,٧ في المائة للنساء الأخريات).

ورغم أن الدراسة قد خلصت إلى تلك النتيجة، فثمة اختلاف في الإبلاغ عن عدم تلبية الحاجة إلى خدمات الممارس العام. وبلغت احتمالات أن تفيد نساء الماوري بعدم تلبية حاجتهن إلى خدمات الممارس العام ما يقرب من مرتين ونصف الاحتمالات الموازية لدى غيرهن من النساء في الأشهر الاثني عشر السابقة (١٤,٣ في المائة لنساء الماوري و ٦,٧ في المائة للنساء الأخريات). وكانت التكلفة السبب الرئيسي الذي قدمته نساء الماوري لعدم زيارة الممارس العام عندما يحتجن إلى ذلك. وكان احتمال أن يشكل انعدام وسائل النقل عائقا أمام نساء الماوري من الحصول على الرعاية الصحية التي يقدمها الممارسون العامون (١١,٤ في المائة) أكبر بكثير من الاحتمال الموازي لدى النساء الأخريات (٢,٢ في المائة).

وتقدم الحكومة تمويلا إضافيا كبيرا من أجل تحسين إمكانية حصول الناس على خدمات الرعاية الصحية الأولية. ويتاح التمويل المخصص لخدمات تحسين إمكانية الحصول

على الرعاية لجميع المنظمات المعنية بالرعاية الصحية الأولية، من أجل الحد من أوجه عدم المساواة بين الفئات السكانية التي يعرف أن حالتها الصحية هي الأسوأ، بمن فيهم الماوري.

ويشكل نهج وهاناو أروا (Whānau Ora) نهجا حكوميا يهدف إلى تمكين أسر الماوري/الأسر الممتدة من وضع خطط لمعالجة المسائل التي تواجهها. وهو يختلف عن النهج الأخرى في أنه يعمل مع الأسرة الممتدة بدلا من الأفراد أو الأسر المعيشية. وتستقى الردود من الأسر الممتدة، سواء من حيث ما تريد تغييره في حياتها أو الكيفية التي تريد إجراء التغيير بها. وكثيرا ما تكون نساء الماوري قائدات في إدارة شؤون الجهات الماورية التي تقدم الخدمات في إطار نهج وهاناو أورا. وسيحسن ذلك النهج من إمكانية وصول نساء الماوري إلى طائفة من الخدمات، بما في ذلك الرعاية الصحية.

وتهيئ المبادرة الحكومية المسماة 'الأفضل، والأسرع، والأنسب' خدمات أفضل للمرضى من خلال الخدمات الأولية المجتمعية والخدمات الثانوية التي تقدمها المستشفيات.

ويمكن لهذه المبادرة أن تحسن إمكانية حصول نساء الماوري الريفيات على الخدمات الصحية من خلال التغلب على العوائق التي يتسبب بها البعد وندرة الخدمات: فعلى سبيل المثال، تستخدم خطط الرعاية لسكان الريف الذين يعانون من أمراض مزمنة. وفي بعض المناطق الريفية، بما في ذلك أوبوتيكي التي تقع في منطقة نائية من الساحل الشرقي لجزيرة نيوزيلندا الشمالية، تقدم الدعم للريفيات اللاتي يعانين من أمراض مزمنة وأسرهن ممرضة مسجلة تضع خطة رعاية فردية لتلبية الاحتياجات. ويجري أيضا استخدام التكنولوجيا من أجل تحسين إمكانية حصول المرأة الريفية على الخدمات الصحية.

الزواج والعلاقات الأسرية

سؤال الفقرة ٢٠

وفقا للمعلومات الواردة، يجري الاحتفال بعدد من الزيجات الدينية غير المسيحية في نيوزيلندا دون أن يتم تسجيلها نظرا لأن تسجيل الزواج الذي ينتمي طرفاه إلى ديانات غير الديانة المسيحية ليس إلزاميا، وبالتالي فإن القانون لا يحمي المرأة. وإضافة إلى ذلك، فتعدد الزوجات ليس جريمة جنائية في نيوزيلندا. يرجى تقديم معلومات عن الخطوات المتخذة لاستعراض التشريعات ذات الصلة، بغية جعل تسجيل جميع الزيجات إلزاميا، وكذلك حظر تعدد الزوجات.

الإجابة

هذه المعلومات غير صحيحة. ذلك أنه لا يستطيع سوى الموظفين المأذون لهم توثيق إجراءات الزواج.

وفي نيوزيلندا، يجب توثيق الزواج بموجب قانون الزواج لعام ١٩٥٥ على يد موظف مختص بإجراءات الزواج معتمد، وأن يسجل هذا الزواج بموجب قانون تسجيل الولادات والوفيات والزيجات، والعلاقات لعام ١٩٩٥. ويُجرِّم القانون انتحال شخصية الموظف المختص بإجراءات الزواج، أو توثيق الزواج بما يخالف لأحكام هذا القانون. والعقوبة القصوى لهذه الجرائم هي السجن لمدة تصل إلى خمس سنوات.

ويعتبر جرما قيام شخص يكون طرفا في زواج أو اقتران مدني بإقامة علاقة مماثلة بأي شكل من الأشكال مع شخص ثالث. وهذا الجرم هو الزواج من شخصين على النحو المنصوص عليه في الباب ٢٠٥ من قانون الجرائم النيوزيلندي لعام ١٩٦١. وكل شخص يرتكب جرم الزواج من شخصين يكون عرضة للسجن لمدة تصل إلى سبع سنوات. ويندرج تعدد الأزواج والزوجات في تعريف الزواج من شخصين على النحو المحدد في المادة ٢٠٥ من قانون الجرائم.

سؤال الفقرة ٢١

يرجى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة للتصدي لممارسة الزواج بالإكراه والزواج المبكر داخل مجتمعات المهاجرين، ولحماية الفتيات والنساء اللاتي يتعرضن لهذه الممارسات، بما في ذلك معلومات عن التغييرات في التشريعات.

الإجابة

الزواج بالإكراه أمر غير قانوني في نيوزيلندا، ونادرا ما يصل إلى علم الشرطة أو وكالات الخدمة الاجتماعية في البلد. ويشتمل قانون الجرائم لعام ١٩٦١ على طائفة من الجرائم تتصل بالزواج بالإكراه، منها الاختطاف بغرض الزواج، وتقديم المرأة للزواج دون موافقتها. وتصل عقوبة هذه الجرائم إلى السجن ١٤ سنة.

والسن الأدنى للزواج في نيوزيلندا هو ١٦ سنة. ولا يمكن للشباب من سن ١٦ أو ١٧ سنة أن يتزوجوا إلا بموافقة الآباء أو المحكمة. ويندرج الاتصال الجنسي مع شاب يقل عمره عن ١٦ عاما ضمن. وتصل عقوبته إلى السجن عشر سنوات. وقد وافقت حكومة نيوزيلندا على استعراض التشريعات ذات الصلة لتحديد ما إذا كان إجراء المزيد من

التغييرات التشريعية سيزيد من الحماية التي توفر للفتيات المعرضات لخطر الزواج بالإكراه، وإذا كان الأمر كذلك، الكيفية التي يمكن بها السير في هذه التغييرات.

وهناك عدد من المبادرات القائمة لمساعدة المهاجرين واللاجئين الجدد والمساهمة في ضمان أن يندمجوا بشكل جيد في المجتمع النيوزيلندي. وعلى وجه الخصوص، ينظم مكتب الشؤون العرقية منتديات تعنى بإمكانية اللجوء إلى القضاء من أجل التحاور مع الجماعات العرقية بشأن القانون النيوزيلندي. وتوفر وزارة العدل أيضا معلومات بشأن الحصول على الحماية التي يوفرها قانون العنف العائلي لعام ١٩٩٥ من خلال طائفة من المنظمات وبلغات متعددة. وتعمل الشرطة النيوزيلندية باستمرار من أجل تحسين التعامل مع الجماعات العرقية وتقوم بذلك حاليا من خلال موظفي اتصال متخصصين بالشؤون العرقية وشرطيين من المجتمعات المحلية.

وتتصدى مبادرات أخرى إلى بعض المخاطر المرتبطة بالزواج بالإكراه، مثل العنف العائلي. وتقوم فرقة العمل المعنية بمكافحة العنف داخل الأسرة بقيادة مشاريع حكومية رئيسية ترمي إلى الحد من العنف الأسري في نيوزيلندا، بما في ذلك المبادرات التي تستهدف الجماعات العرقية مباشرة. وتمول وزارة التنمية الاجتماعية أيضا عددا من جهات تقديم الخدمات لدعم اللاجئين والمهاجرين، ومنها منظمة ملجأ النساء ومجلس جماعة شاكتي (وهو منظمة تقدم دعما واسع النطاق لنساء الجماعات العرقية).

وفي عام ٢٠١٠، قام أيضا مكتب الشؤون العرقية ووزارة شؤون المرأة بنشر كتيب ودليل للخدمات المقدمة لنساء الجماعات العرقية اللواتي يتعرضن للاعتداء، وهما يتضمنان معلومات عن طلب المساعدة وعن القوانين. وبالإضافة إلى استعراض التشريعات ذات الصلة، ستواصل الوكالات الحكومية التركيز على تحديد وتلبية احتياجات الجماعات العرقية، والفئات الضعيفة في أوساط تلك الجماعات.